الفصل الرابع

العلاقات الأورومتوسطية
مشاريع وسياسات موازية

obeikandl.com

obeikandl.com

مشاريع وسياسات موازية

كان من أبرز سمات العلاقات الأورومتوسطية خلال العقدين الماضيين تعدد واجهات التعاون والتحاور وتنوع مؤسسات التقارب السياسي والأمني والاقتصادي بحيث اعتبرها البعض عائقا أمام تحقيق التنسيق والتعاون الفاعل. ومن أحسنوا الظن في تبرير الرئيس الفرنسي نيكول ساركوزي لتأسيس الاتحاد المتوسطي من أن الشراكة الأورومتوسطية متعثرة بسبب البيرواقراطية يؤكدون على تعقد العلاقات الأورومتوسطية بسبب تعدد الأجهزة المشرفة على إدارتها. وسنحاول في الأسطر التالية أن نسلط الضوء على أهم الكيانات المؤسسية التي لها صلة بعلاقات جنوب وشمال حوض البحر المتوسط.

مجموعة (٥+٥)

تأسست مجموعة (٥+٥) بدعوة من فرنسا عام ١٩٩٠ في روما، و (٥+٥) مشروع للتعاون بين دول غرب المتوسط العشر، دول المغرب العربي الخمسة، وهي: المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا، وخمسة بلدان أوربية من الضفة الشمالية للبحر المتوسط

وهي فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ومالطا. وبناء على اتفاق روما الذي أطلق المشروع، فإن الهدف من إطلاق المجموعة هو تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين الدول التي يشملها المشروع، وجعل الفضاء المتوسطي فضاء للسلام والتعاون والاستقرار، ودعم دول جنوب المتوسط اقتصاديًا، وتشجيع الاستثمار، والحوار الثقافي بين بلدان الضفتين، وخلق مؤسسة مالية جهوية لدعم التنمية في دول الجنوب المتوسطي. وتعقد مجموعة (٥+٥) لقاءات دورية على مستوى الخبراء ووزراء الخارجية للبلدان المكونة له منذ عام ١٩٩١، وكانت قمة تونس عام ٢٠٠٣ هي أول قمة على مستوى زعماء دوله العشر. وبالرغم من التوقيع على شراكة برشلونة عام ١٩٩٥، والاعتقاد بأن مسار برشلونة سيغمر المشروع في تياره الواسع حيث إنه يشمل مجالات تعاون متعددة، الأمني والسياسي، والاقتصادي، إلا أنه تم الاتفاق على الإبقاء على المشروع لتعزيز التعاون خصوصا وأنه يتمتع بمرونة بحكم عدد أعضائه وحساسية العلاقة التي تتشابك فيها المسائل التي تهم المجموعة بحكم تقاربها الجغرافي وتداخل مصالحها وهذا بالفعل محل تسائل إذ في هذا تبديد

الجهود وتشتيت للطاقات. و لم يظهر في تصريحات الدول الموقعة على الاتحاد من أجل المتوسط الجديد ما يشير إلى عزمها على ضم نشاط المجموعة إلى الاتحاد بالرغم من تطابق أهدافها وآليات عملها، ومن المتوقع أن يتكرر الوضع نفسه بعد إعلان برشلونة الأمر الذي يؤكد حالة الإرباك والتعقيد في إدارة الشؤون الأورومتوسطية.

سياسة الجوار الأوربي (ENP)

في خطوة لإحداث حالة توازن في العلاقات الخارجية للاتحاد قررت المفوضية الأوربية عام ٢٠٠٤ تبني سياسة جديدة أطلق عليها سياسة الجوْار الأوربي. قرار المفوضية استهدف تبسيط تمويل المعونة الخارجية في أنحاء العالم بخفض عدد آليات التمويل المخصصة لتقديم المعونة. والتنفيذ العملي لهذه الهيكلة الجديدة سيكون عبر آليات مبتكرة. وإحدى الآليات الأربع الجديدة التي سيتم إنشاؤها بمقتضى الرؤية المالية المستقبلية ٢٠٠٧-٢٠١٣، وهي آلية الشراكة والجوار الأوربي، ستغطي بحسب توجهات المفوضية تسعة

شركاء متوسطيين. هناك آلية تخص الشريك التركي بوصف تركيا دولة مرشحة للعضوية. وبحسب التوجهات الأوربية ستحل آلية الشراكة والجوار الأوربي محل برنامج ميدا (١٩٩٥-٢٠٠٦)، لتطرح عنصرا للتعاون عبر الحدود، وتربط مناطق من دول الاتحاد الأوربي بدول مجاورة تتقاسم حدودا مشتركة، بما في ذلك الشركاء المتوسطيين. ويدار تعاون الاتحاد الأوربي حاليا مع منطقة المتوسط والشرق الأوسط والمعونة المقدمة لها من خلال ١٣ لائحة. كما تتضمن مجموعة الإجراءات آلية الاستقرار التي ستغطي كافة الدول، بما في ذلك الشركاء المتوسطيين. ويؤكد إقرار سياسة الجوار الأوربي حالة التجاذب غير الصحية التي تتسم بها السياسة الأوربية الخارجية وخضوعها لموازنات صعبة بين الدول الأعضاء يكون نتاجها في كثير من الأحيان آلية تضاعف من تعقد إدارة السياسة الخارجية وتكون قليلة النتاج بمقياس أهداف الاتحاد ومصالحه الحيوية، وتتقاطع والمشروع الرئيسي للشراكة الأورومتوسطية، تقاطعا يبدو أنه غير بناء.

مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي

انطلقت مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي بشكل رسمي في ديسمبر عام ١٩٩٤[١]. والمبادرة بالأصل تنسب لحلف الشمال الأطلسي، وبالأحرى الدول الفاعلة فيه، ووجهت الدعوة لدول جنوب وشرق المتوسط حيث لبى الدعوة منها مصر وإسرائيل وموريتانيا (أُلحقت بالحوار بضغط أسباني برتغالي) والمغرب وتونس والأردن، والتحقت الجزائر بالمبادرة في مارس ٢٠٠٠. وحددت دول الحلف غاية المبادرة في المساهمة في إرساء الاستقرار والأمن بمنطقة المتوسط وتحسين عوامل التفاهم وكذلك تفادي حالات سوء التفاهم الناجمة عن تأويلات خاطئة للنوايا والطموحات المحتملة لمنظمة الحلف الأطلسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وشهدت قمة مدريد للعام ١٩٩٧ تأسيس مجموعة التنسيق المتوسطي (Mediterranean Coordination Group , MCG) من طرف رؤساء الدول والحكومات. وأسند لمجموعة التنسيق المتوسطي والتي تقع تحت الإشراف المباشر لمجلس حلف شمال

---

(١) الحوار الأطلسي المتوسطي

http://www.qantara.info/webcom/show_article php/_c-492/_nr-105/_p-1/i.html?PHPSESSID=c17d0ca9b024e:3e7a6da1b9049eec5b

الأطلسي، تنظيم الحوار المتوسطي، وارتبط تقدم الحوار بنشاط المجموعة. وتشرف مجموعة التنسيق (MCG) على تنظيم لقاءات سنوية ببلدان الحوار بصفة ثنائية، وترتب للمداولات السياسية في إطار لقاءات سنوية متعددة الأطراف تجمع بين حلف شمال الأطلسي وبلدان الحوار.

جوهر المبادرة كما أشرنا متعلق بالجوانب الأمنية ولذا تتضمن أجندة اللقاءات المتكررة الملفات التي تمثل قلقاً أمنيا لدول الحلف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويشمل الحوار سلسلة من الأنشطة المدنية والعسكرية مثل تنظيم زيارات لمبعوثين وعلماء من بلدان الحوار إلى مقر قيادة الحلف، أو حضور دروس ومحاضرات بمعهد الدفاع الأطلسي بروما ومدرسة الحلف الأطلسي بـ Oberammergau. وإضافة إلى ذلك يشترك كوادر عسكريون من بلدان الحوار كملاحظين في المناورات العسكرية التي تقوم بها قوى الحلف.

منطلقات المبادرة منبثقة عن رؤية يتبناها حلف الشمال الأطلسي تتأسس على تقدير المخاطر القادمة من الجنوب والتي تهدد أمن أوربا وأمريكا الشمالية.

ويفتـــرض الحلف تفعيل الآليات الدبلوماسية لاحتواء ما يعتقده مخاطر تنجم عن انتشـــار أســـلحة الـــدمار الشامل، وتهديد جماعات "الإرهاب"، فقد راج لـــدى قيادات الحلف بأن الأصولية الإسلامية تمثـــل الخطـــر الأكبر بالنسبة للحلف ويعتبرها على نفس المستوى من الخطورة مثل الشيوعية سابقا، وهذا ما نقلته وســـائل الإعلام على لسان ديك تشيني في اجتماعات الحلـــف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ويليام بيرّي وزير الدفاع الأميركي السابق، من جهته وصف بلدان شمال إفريقيا بالخطر الأمني علـــى منظمة الحلف الأطلسي.

موقف دول جنوب المتوسط من المبادرة

لم تكن دول جنوب المتوسط حتى التي شاركت بمبادرة الحوار على وفاق مع الحلف واستراتيجياته، ولم تكن أجواء الثقة هي الغالب على العلاقة. وتعـــززت مخاوف دول الجنوب من استراتيجيات الحلـــف بعـــد تصريحات قيادته فيما يتعلـــق بالأصـــولية الإســـلامية واعتبارها الخطر الأكبر بعد انهيـــار حلـــف وارســـو. فموقف عواصم الجنوب بعد تفرد الولايات المتحـــدة بالقوة مطلع التسعينيات تمحور حول مبررات استمرار

حلف الشمال الأطلسي والدور العسكري الذي سيلعبه بعد أن تلاشى القطب العسكري المواجه له. ووفق هذه المفارقة قد يكون من الصعب تقدير إمكان تحقيق توازن بين المجموعتين، خصوصا وأن الطرف الأضعف ينظر للثاني نظرة المتوجس الأمني. ومما يخدم التوجس العربي الجهل بالاستراتيجية وبأهداف الحلف الأطلسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، والحلف لم يستشر الطرف العربي في خططه ومشاريعه ومن غير المتوقع أن يكون هذا والولايات المتحدة تقوده وتتحكم بشكل كبير في وضع استراتيجياته. يضاف إلى ذلك قلق بعض دول جنوب وشرق المتوسط العربية من نوايا دول رئيسية في الحلف بخصوص دعوتها لتحقيق إصلاحات سياسية، وفي هذا السياق جاءت تصريحات وزير الخارجية المصري السابق أحمد ماهر مستبقا زيارة ألسندرو مينوتو ريزو، السكرتير العام للحلف، "زيارة الشخصية الثانية في قيادة الحلف لا موجب لها وأنه ليس هناك من دور يمكن أن تلعبه منظمة الحلف الأطلسي في مجال الإصلاحات السياسية بالمنطقة"[1].

---

(١) الحوار الأطلسي المتوسطي

http://www.qantara.info/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-105/_p-1/i.html?PHPSESSID=c17d0ca9b024ec3e7a6da1b9049eec5b

موقف دول الجنوب شهد تطورا خلال السنوات التي سبقت انضمام الست دول العربية للحوار. فقد تغير موقفها باتجاه تعزيز التعاون عبر حوارات متواصلة. فقد كانت الصورة الأولى تعكس الانقسام في الموقف. وظهرت الجزائر والأردن بموقف أكثر مرونة ودعتا إلى تطوير العلاقات بمنظمة الحلف، بينما وقفت كل من مصر والمغرب وموريتانيا وتونس موقف المتحفظ. إلا أن الأخيرة رأت لاحقا في المشاركة المباشرة في الحوارات الغير ملزمة ما يخدم مصالحها أكثر من بقائها خارج الدائرة خصوصا وأنها جميعاً تربطها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وتفصلها مسافات غير بعيدة عن إسرائيل. وكان من أبرز المفارقات في هذا الصدد التحول في الموقف المصري الذي كما أشرنا سابقا وعلى لسان وزير خارجيتها تلبس بالتحفظ لينتقل خلال أقل من ثلاث سنوات إلى توقيع معاهدة التعاون الأمني مع الحلف. ويبدو أن التحول اقترن بضمان عدم إدراج قضايا الإصلاح السياسي ضمن أجندة العمل لمبادرة الحوار. ومن المهم التنويه إلى أن حرب الحلف ضد الصرب وما تبعه من مشاركة قوات من مصر والأردن والمغرب في العمليات العسكرية بالبوسنة

والهرسك (ضمن قوى الـ IFOR، SFOR)، ساهمت في تنازل الدول المتحفظة عن موقفها. وأوصت قمة الحلف الأطلسي ببراغ سنة ٢٠٠٢ بضرورة دفع الحوار المتوسطي خطوات إلى الأمام.

نقطة الخلاف الجوهرية كما يطرحها أطراف جنوب المتوسط قبل المبادرة وبعدها وحتى الوقت الحاضر تتمثل في اختلاف في مفهوم التهديد الأمني، وتحديد أبعاد "الإرهاب"، وما يقود إليه الاختلاف من تقاطع في آليات التعامل مع التهديد الأمني والإرهاب. ولابد من القول إن بعض دول جنوب وشرق المتوسط العربية انتقلت في مواقفها بشكل مقارب لتوجهات دول الحلف. ومثال الاختلاف في مستلزمات المفاهيم المتنازع عليها اختلاف حول أجندات الحوار حيث يركز أعضاء منظمة الحلف الأطلسي على المواضيع غير الشائكة مثل الإصلاحات العسكرية ومسائل الخلافات الحدودية، بينما تجعل الدول العربية من النزاع العربي الإسرائيلي مثال لتعزيز الأمن في المنطقة، ولهذا عادة ما تطلب دول جنوب وشرق المتوسط العربية من الحلف موقفا أكثر جدية تجاه هذا النزاع وبالتحديد باتجاه الضغط على إسرائيل.

قمة اسطنبول ..الحوار أم التعاون

طرح حلف الشمال الأطلسي في قمة اسطنبول في يونيو عام ٢٠٠٤ مبادرة جديدة للتعاون مع دول الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا (Istanbul Cooperation Initiative)، دون أن يتعارض ذلك مع الحوار المتوسطي، وتحفظها ينصب على الربط بين مشروع المتوسط الكبير الأمريكي الإسرائيلي التصميم وبين الحوار. ومن الواضح أن الحلف أراد كسب دول الخليج في ثنائية أمنية سياسية حيث بالفعل تم انضمام ثلاث منها الكويت وقطر والبحرين في هذه الشراكة. وجوهر المبادرة الجديدة التي طرحت في قمة اسطنبول تتأسس على التعاون الثنائي بين الحلف وكل من الدول الشريكة، في المجالات العسكرية العملية وإدارة العمليات المشتركة Interoperability، والحرب على الإرهاب، ومكافحة أسلحة الدمار الشامل. وكما أشرنا سابقا فقد فتحت المبادرة الطريق أمام الحلف للتغلغل في المنطقة العربية وقد بدأ بالفعل في محادثات مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بصورة منفردة يقول قادة الحلف إنها لتعزيز التعاون في القضايا الأمنية بعد انضمام أربع دول منها إلى مبادرة اسطنبول

للتعاون التي طُرحت أمام قمة الناتو في اسطنبول عام ٢٠٠٤ ، ومن المرشح أن يعلن في أي وقت عن معاهدة تعاون أمني شبيهة بمعاهدة الحلف مع مصر.

ويرى مراقبون[١] أن "الجمع بين مبادرتي الحوار المتوسطي واسطنبول للتعاون، على ما بينهما من تفاوتات في تعريف المنطقة الجغرافية لكل منهما وفي تحديد مسائل التعاون وأنشطته وللدول الشريكة في كل منهما، يثير أسئلة مهمة ومنطقية حول القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق عن الحوار أو عن التعاون مع "الناتو" لكل من الأطراف الإقليمية الشريكة، وخصوصاً على ضوء إصرار الحلف على عدم الخوض أو المشاركة في عمليات أو أنشطة تسعى إلى تسوية الصراعات أو إدارة أزمات الأمن الإقليمي، أو الاكتفاء في ذلك بأنشطة رمزية محدودة القيمة، وإصراره على عدم لعب دور في مسألة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وبخاصة السلاح النووي الإسرائيلي، فضلاً عن محدودية فرص وآفاق التعاون في مجالات الإصلاح الدفاعي والإدارة المشتركة للعمليات مع الدول الأصغر

---

(١) مصطفى علوي.. العلاقات الأطلسية-الشرق أوسطية.. من الحوار المتوسطي إلى مبادرة اسطنبول

http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,2251,384-0-2,00.html

في المنطقة، وجميعها أسئلة في حاجة إلى مزيد من التحليل والتمحيص".

ويأتي تقدم الحلف في تقاربه مع دول شمال أفريقيا ودول الشرق الأوسط العربية بعد التحول الظاهر في الموقف الأوربي وبالتحديد الفرنسي الرافض لدخول الناتو إلى هذه المنطقة. ظهر ذلك في التنسيق الأمريكي الفرنسي زمن الرئيس شيراك حيال الملفين اللبناني في مواجهة سوريا وإيران، وشهد التنسيق تطورا بعد وصول ساركوزي إلى الأليزيه والانتقال بالعلاقة الفرنسية الأمريكية إلى مستوى الحلف الاستراتيجي خلافا لما كان سائدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وما نطمئن إليه في تحليلنا لأهداف الحلف من تطوير العلاقة مع أنها لا تتصل بمزاعم التهديد الأصولي، وإنما هي بالضرورة أهداف سياسية تتعلق بإعادة ترتيب المنطقة العربية والشرق أوسطية بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ورؤيتها للمنطقة وارتباطاتها بعد فرض التطبيع الكامل مع دولة إسرائيل، وإلا فما مبرر أن يكون ضمن أجندة الحلف الذي تسيطر عليه واشنطن السعي لتمتين التعاون العسكري الذي يهدف إلى تطوير في نوعية العمليات العسكرية المنسقة بين جيوش الحلف وجيوش البلدان

التي لا تنتمي إلى الحلف، والتي يعتبرها الحلف موضوعا ذا أهمية خاصة، وضد من سيكون هذا التنسيق على مستوى عمليات عسكرية واسعة بأسلحة أكثر من تقليدية، وأمر الجماعات الأصولية بأنواعها من يرفع السلاح كسبيل للتغير أو من يؤمن بالعمل السلمي كخيار وحيد للإصلاح في المنطقة، متحكم فيه من قبل الأنظمة العربية الحاكمة دون حاجة لمساعدة الغرب ويكفي تلك الأنظمة أن تغض تلك الدول الطرف عن ممارساتها الاستئصالية. من ناحية أخرى تثبت الوقائع المهيمنة على الشأن العربي والشرق الأوسطي أن استقرار المنطقة مرتبط بحل النزاع العربي الإسرائيلي بشكل شامل وعادل، الأمر الذي تتجاهله جهود الحلف وقيادته الحقيقية في واشنطن لأسباب معلومة. وخطر الدخول الأمريكي الأوربي الأمني على المنطقة ذو أثر مضاعف في ظل غياب أدنى درجات التنسيق بين دول جنوب وشرق المتوسط على المستوى الأمني والدفاعي، والافتقار إلى المنظمومة الإقليمية التي تتحكم في ضبط العلاقة مع التكتل الأورو- أمريكي، بدل أن تترك العلمية للطرف الأخير يصيغ مصالحه واستراتيجيته مخترقا المنطقة عبر الاتفاقات الثنائية مع كل قطر على حدة.